المطول
في شرح
القانون المدني

الجزء الأول

مصادر القانون ، خصائص التشريع ودعائمه ، أنواع التشريع ، دستورية التشريعات ، العرف وعناصره ، الشريعة الإسلامية ، قواعد العدالة ، التعسف في استعمال الحق ، الأثر المباشر والرجعي للقانون ، تطبيق القانون الأجنبي ، الشخص الطبيعي والاعتباري ، دائرة التعامل في الأشياء ، المنقول والعقار ،

المستشار

أنور طلبة

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة منقحة

٢٠١١

المطول
في شرح
القانون المدني

الجزء الأول

مصادر القانون، خصائص التشريع ودرجاته، أنواع التشريع، دستورية التشريعات، العرف وعناصره، الشريعة الإسلامية، قواعد العدالة، التعسف في استعمال الحق، الأثر المباشر والرجعي للقانون، تطبيق القانون الأجنبي، الشخص الطبيعي والاعتباري، دائرة التعامل في الأشياء، المنقول والعقار،

المستشار

أنور طلبة

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة منقحة ٢٠١١

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

تقـــديم

عملت أحد عشر عامًا، رئيسًا ومحاميًا عامًا لنيابة النقض المدني، فكانت كافة الطعون تبحث مسبقًا قبل عرضها علي المحكمة، مما كان يتطلب الدقة المتناهية في بحث كل ما يحيط بالطعن سواء من ناحية الشكل أو الموضوع، وقد ضمنت مذكراتي في السبيل إلي ذلك أبحاثًا متعمقة خالفت في بعضها آراء كانت مستقرة في القضاء والفقه واستندت فيما خلصت إليه لقواعد التفسير المقررة قانونًا، فصدرت أحكام محكمة النقض في تلك الطعون موافقة لما خلصت إليه وبذات الصياغة التي تضمنتها مذكراتي.

ونظرًا لتعدد أبحاثي واحتوائها علي قواعد قانونية أزالت غموض بعض النصوص، وحتي لا أختص وحدي بها، فقد بدأت منذ خمسة عشر عامًا في تنقيح كتابي القانون المدني لأصدر تبعًا لذلك «المطول في شرح القانون المدني».

وقد تضمن الجزء الأول منه مصادر القانون، فتناولت التشريع معرفًا إياه مبينا خصائصه من عموم وتجريد، موضحًا درجات التشريع بدءًا بالدستور والدفع بعدم الدستورية ومناط إنسحاب الحكم بعدم الدستورية الي الماضي وفقًا للأثر الرجعي، ثم تناولت القانون والمراد به وقوته وأنواع التفسير، واللائحة وأنواعها وقوتها، والعرف والتمسك به في تطبيق قاعدته أو تفسير نص أو عقد، ومبادئ الشريعة الإسلامية ومناط تطبيقها ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، ثم تناولت قواعد إلغاء التشريع.

وتناولت الحق الذي يحميه القانون وأنواعه واستعمال الحق ومناط التعسف في استعماله والمسئولية عن ذلك.

ثم أوضحت قواعد تنازع القوانين من حيث الزمان والمكان، وهو ما تطلب بحث الأثر المباشر والأثر الرجعي للقانون والحق المكتسب، وسريان نصوص التقادم وأدلة الإثبات وتطبيق القانون المصري والأجنبي علي الحالة المدنية والزواج والطلاق والميراث والوصية والحقوق العينية، وهو ما تطلب تحديد قواعد الاختصاص الدولي للمحاكم والاحالة الدولية والداخلية، ومدي إلتزام القاضي الوطني بتطبيق القاعدة الأجنبية التي دلت عليها قاعدة الاستناد، واستبعادها إذا تعارضت مع النظام العام أو الآداب.

ثم تناولت الحالة المدنية للشخص الطبيعي من حيث ولادته وقيده وجنسيته وقرابته واسمه وموطنه، وأحكام المفقود والغائب.

كل هذا مع ما يتعلق به من الأعمال التحضيرية والمبادئ التي قررتها محكمة النقض وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بكل من هذه المسائل.

والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق،

المستشار

أنور طلبه

الفهرس

تقـــــــديم ٣
القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ..... ٥

باب تمهيدى

أحكـــام عامـــــة ٥

الفصل الأول: القانون وتطبيقه ٥

(١) القانون والحق ٥
(مـــادة ١) ٥
النصوص العربية المقابلة ٥
المذكرة الإيضاحية ٥
مصـــادر القانـــون ٦
المصدر الأول: التشـــــريع ٨
تعريف التشريع ٨
خصائص التشريع : العموم والتجريد ٨
درجـــات التشـــريع ١٣
(١) الدســـــتور ١٣
الدفع بعدم الدستورية ١٤
النص المقضي بعدم دستوريته ١٦
عدم الدستورية أمام محكمة النقض ١٧
تعلق الدفع بعدم الدستورية بالنظام العام ٢١
صلاحية النص الدستوري بذاته للتطبيق ٢٣
الولاية القضائية دون التشريعية للمحكمة الدستورية ٢٥
مناط إنسحاب الحكم بعدم الدستورية الي الماضي ٢٧
استثناء من الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية ٣٠

الحجية المطلقة للحكم بعدم الدستورية ٣٤
مناط انحسار الحكم بعدم الدستورية عن المتعاقد ٣٦
أثر الحكم برفض الدعوى بعدم الدستورية ٣٨
الدســـــاتير المصـــــرية ٣٩
(٢) القـــــانـــون ٣٩
المراد بالقانون ٣٩
قـــــوة القانـــــون ٤٠
تعليق القانون حكمًا من الأحكام علي شرط ٤١
الوجود الفعلي والوجود القانوني للنص ٤١
الدفع بعدم دستورية القانون في ظل قانون المحكمة العليا ٤٤
أثر صدور القانون الجديد للمحكمة الدستورية العليا ٤٧
مدي التزام محكمة الموضوع بعرض النص علي المحكمة الدستورية العليا ٤٩
الدفع بعدم الدستورية دفع احتياطي ٥٠
القانون المخالف للدستور السابق واللاحق عليه ٥١
الآثار المترتبة علي عدم دستورية القانون ٥٣
فرض الضرائب والرسوم المحلية ٦٠
سن القوانين والقرارات بقوانين ٦١
إفتراض العلم بالقانون ٦٣
قبول الدفع بعدم العلم بالقانون ٦٩
توقف الاحتجاج بالقانون علي توزيع الجريدة الرسمية ٧٠
عدم العلم بالقانون والغلط في القانون ٧٢
عدم العلم بقاعدة غير جنائية تؤسس عليها عقوبة جنائية ٧٣
نطاق حجية النشر بالجريدة الرسمية ٧٣

نصوص القانون الآمرة والمكملة ٧٤
القواعـــــد المكملـــــة ٧٨
الاستدراك في النصوص التشريعية ٨٠
نفاذ المعاهدات الدولية كقانون خاص ٨١
القانون الأجنبي الذي أدرج بمعاهدة أنضمت مصر إليها ٨٢
رقابة القضاء لصحة القانون ٨٢
أنواع التفســـــير ٨٦
التفسير التشريعي وتفسير المحكمة الدستورية العليا ٨٧
المرحلة الأولي : اختصاص المشرع بالتفسير ٨٧
التفويض في التفسير ٩٨
المرحلة الثانية: تفويض المحكمة العليا ١٠١
المرحلة الثالثة: تفويض المحكمة الدستورية العليا ١٠٣
نطـــــاق التفســـــير ١٠٤
حجية التفسير الصادر من المحكمة الدستورية ١٠٦
وقت نفاذ التفســـــير ١٠٩
عدم التقيد بالمذكرة الايضاحية في تفسير القانون ١١٠
(٣) التفسير القضائي والفقهي ١١٠
الحالة الأولي : وجود النص ١١٢
أولاً : (أ) عندما يكون النص واضحًا جليًا ١١٢
(ب) النص العام والنص الخاص ١١٦
(ج) النص المطلق يؤخذ علي اطلاقه ١١٩
(د) النص الوارد علي سبيل الاستثناء ١٢٤
(هـ) إنصراف المصطلح القانوني لمعني واحد أينما وجد ١٢٨
(و) إنطواء النص علي خطأ لغوي شائع ١٣١

(ز) فحوي النص ١٣٢
(ح) التناسق بين نصوص القانون ١٣٩
السلطة المختصة بالتعيين تختص بالعزل ١٣٩
ثانيًا : عندما يكون النص غامضًا ١٤٠
(أ) التفسير الوارد بالمذكرة التفسيرية والأعمال التحضيرية ١٤١
(ب) المصادر التاريخية للنص ١٤٨
(ج) حكمة التشـــريع ١٥٠
عدم الالتزام بالترتيب المتقدم ١٥٤
الحالة الثانية : عدم وجود نص ١٥٤
طـــرق الاستنتاج ١٥٤
(١) الاستنتاج بطريق القياس ١٥٤
(٢) الاستنتاج بطريق مفهوم المخالفة ١٦٠
(٣) الاستنتاج بدلالة النص أو مفهوم العبارة ١٦١
(٤) الاستنتاج بطريق من باب أولي ١٦١
استناد التفسير الي فتوي ١٦٣
أداة تحديد الاختصاص القضائي ١٦٣
(٣) القرار الإداري واللائحة ١٦٤
أركان القرار الإداري ١٧١
أثر تخلف أحد أركان القرار الاداري (انعدام القرار) ١٧٩
القرار الإداري النهائي ١٨٦
تفسير القرار الإداري ١٨٦
شروط صحة القرار الإداري ١٨٨
(١) الاختصاص ١٨٩
(٢) الشـــكل ١٩٠

(٣) المحـــل ١٩١
(٤) الســـبب ١٩٢
(٥) الغايـــة ١٩٣
مدي حجية الحكم الصادر من قضاء غير مختص ولائيًا ١٩٤
قرارات لجان تقييم المنشآت المؤممة ١٩٥
اللائحـــة ١٩٥
أنواع اللوائح ١٩٨
(أ) اللوائح التنفيذية ونطاق حجيتها ١٩٨
الأداة التشريعية المقيدة للحريات ٢٠٨
تنفيذ القانون لا يتوقف علي صدور لائحته التنفيذية ٢٠٩
تعارض القانون مع لائحته التنفيذية ٢١٠
مدي سريان اللائحة التنفيذية لقانون سابق ٢١٣
(ب) لوائح الضـــبط ٢١٥
(ج) اللوائح التنظيمية ٢١٥
سريان اللائحة من حيث الزمان ٢١٧
مـــدي نفاذ اللائحـــة ٢٢٠
مناط القرار الإداري السلبي برفض ترخيص البناء ٢٢٣
منزلة اللائحة من التشريع ٢٢٥
رقابة القضاء للائحة ٢٢٧
أثر إلغاء القرار الإداري ٢٢٩
المصدر الثانى: العـــرف ٢٣٠
تعريف العـــرف ٢٣٠
عناصر العرف ٢٣٠
(١) السنة أو العادة ٢٣٠

(٢) أن تكون العادة ملزمة ٢٣٣
العادة السائدة والعادة الاتفاقية ٢٣٣
إثبات العـــــرف ٢٣٥
التمسك بالعرف ٢٣٩
عدم إلتزام المحكمة بحكمها التمهيدي بإثبات العرف ٢٤٣
العرف والنظام العام ٢٤٤
ليس للعرف مخالفة قاعدة تشريعية ٢٤٥
هل يجوز للعرف التجاري مخالفة نص تشريعي؟ ٢٥٠
استبعاد العرف المخالف للاتفاق أو لما جاء بالدفاتر التجارية ٢٥٤
حصر النعي بمخالفة العرف في التصرفات المتعلقة به ٢٥٥
الاستناد للعرف في تفسير تشريع ٢٥٦
الاستناد للعرف في تفسير العقد ٢٥٨
الاستناد للعرف للوقوف علي تنفيذ العقد ٢٥٨
العرف في مسائل الإيجار ٢٥٩
العرف في مسائل العمال ٢٦٤
العرف في مسائل القانون الدولي ٢٦٤
العرف في مسائل الوقف ٢٦٤
العرف في مسائل السمسرة ٢٦٥
العرف في الشريعة الإسلامية ٢٦٦
العرف ورقابة محكمة النقض ٢٦٨
المصدر الثالث: مبادئ الشريعة الإسلامية ٢٧١
الدستور والشريعة الاسلامية ٢٧١
الفوائد الربويـــــــة ٢٧١
القانون والشريعة الاسلامية ٢٧٥

التشريع في عصر الرسول ٢٧٦
التشريع بعد عصر الرسول ٢٧٧
مناط تطبيق الشريعة الاسلامية ٢٧٨
المصدر الرابع: مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة ٢٨٢
مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة ٢٨٢
(مـادة ٢) ٢٨٧
النصوص العربية المقابلة ٢٨٧
المذكرة الإيضاحية ٢٨٧
إلغاء التشريع ٢٨٧
الإلغاء الصريح والإلغاء الضمني ٢٨٨
النص الملغي لا يبعث بإلغاء القانون الذي ألغاه ٢٩٨
الإلغـــــاء الضمني ٢٩٨
تعارض نص جديد مع نص سابق عليه ٢٩٩
شروط الإلغاء الضمني ٢٩٩
الاستدراك لا ينال من النص القانوني ٣١٤
أثر إلغاء القانون المحال إليه ٣١٥
أثر إلغاء النص الذي أحال اليه قانون قائم ٣١٩
نطـــاق الإلغـــــاء ٣٢٤
إلغاء القانون لا يستتبع إلغاء لائحته التنفيذية ٣٢٥
القياس لا يرد علي نص ملغي ٣٢٧
وقت تحقق الإلغـــاء ٣٢٨
نصوص المرافعات ٣٢٩
عدم إمتداد الإلغاء الي الوقائع السابقة في المسائل المدنية ٣٣٠
(مـادة ٣) ٣٣١

النصوص العربية المقابلة ٣٣١
التقويم الهجري في القانون السابق ٣٣١
التقويم الميلادي في القانون الحالي ٣٣٢
(مـادة ٤) ٣٣٥
النصوص العربية المقابلة ٣٣٥
تعريف الحق ٣٣٥
الحق والرخصة ٣٣٥
الرخصة والترخيص الاداري ٣٣٦
أنـــواع الحـق ٣٣٦
أنواع الحق في الفقه الإسلامي ٣٣٧
أساس نظرية إساءة استعمال الحق ٣٣٧
الحق المكتسب ومجرد الأمل ٣٣٨
الاستعمال المشروع للحق ٣٣٨
مناط مشروعية حق الزوج في منع زوجته من العمل ٣٤١
(مـادة ٥) ٣٤٤
يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية ٣٤٤
النصوص العربية المقابلة ٣٤٤
المذكرة الإيضاحية ٣٤٤
استعمال الحـــق ٣٤٦
طلب سد مطلات علي أرض فضاء ٣٥٢
نطـــاق التعســـف ٣٥٣
صور أو معايير إساءة استعمال الحق ٣٥٣
الصورة الأولي ٣٥٤
قصـــد الإضـــرار بالغيـــر ٣٥٤

الإبلاغ وإسناد وقائع بصحف الدعاوي والمذكرات ٣٥٦
حق الإلتجاء للقضاء ٣٦٨
الغرامة للمدعي الذي أساء استعمال حقه في التقاضي ٣٧٩
نشر الحكم الصادر لصالح خصم ٣٨٠
الإدعاء أو الإنكار الكيدي ٣٨٠
الطعن الكيـــــــدي ٣٨٦
مسئولية الموكل عن الإجراءات التي يتخدها محاميه ٣٨٨
الإجراء الذي يطرح به طلب التعويض ٣٨٩
قصد الاضرار بالغير ٣٩١
الصورة الثانية : استعمال الحق لتحقيق مصلحة لا تتناسب مع الضرر ٣٩٢
الصورة الثالثة: استعمال الحق لتحقيق مصلحة غير مشروعة..... ٣٩٨
معايير التعسف في الفقه الاسلامي ٤٠١
(أ) قصد الإضـــــــرار ٤٠١
(ب) انتفاء المصلحة ٤٠٢
(ج) عدم مشروعية المصلحة التي يراد تحقيقها ٤٠٣
(د) عدم تناسب المصلحة مع الضرر ٤٠٣
(هـ) الضرر الفاحش ٤٠٤
(و) تعارض استعمال الحق مع مصلحة عامة جوهرية ٤٠٤
الأثر الشرعي المترتب علي التعسف ٤٠٤
الأثر القانوني المترتب علي التعسف ٤٠٤
التمسك بشروط العقد ٤٠٥
سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعسف ورقابة محكمة النقض..... ٤٠٥
التعسف في التمسك بالشرط الفاسخ الصريح ٤٠٦
التعسف في استعمال الرخص ٤٠٨

التمسك بالتعسف ٤٠٩
التعسف في توجيه اليمين الحاسمة ٤١١
(٢) تطبيق القانون ٤١٣
تنازع القوانين من حيث الزمان ٤١٣
(مـادة ٦) ٤١٣
النصوص العربية المقابلة ٤١٣
تطبيق القانـــــون ٤١٣
الأثر المباشر والأثر الرجعي للقانون ٤١٤
عدم الاحتجاج علي المشرع بالحقوق المكتسبة ٤٣١
الأثر الرجعي للائحة التنفيذية ٤٣٢
تطبيقات نصوص الأهلية ٤٣٢
تطبيقات أخـــــري ٤٣٣
الحق المكتسب ومجرد الأمل ٤٣٣
(مـادة ٧) ٤٣٥
النصوص العربية المقابلة ٤٣٥
المذكرة الإيضاحية ٤٣٥
سريان نصوص التقادم ٤٣٥
(مـادة ٨) ٤٣٩
النصوص العربية المقابلة ٤٣٩
صدور قانون بتقصير مدة التقادم ٤٣٩
(مـادة ٩) ٤٤١
النصوص العربية المقابلة ٤٤١
سريان نصوص أدلة الإثبات ٤٤١
أولاً : الكتابـــــة ٤٤٢

تعلق القانون الجديد بالنظام العام ٤٤٣
ثانيًا: الإقرار غير القضائي ٤٤٤
ثالثًا: القيد بدفاتر المواليد والوفيات ٤٤٥
رابعًا: القرائن القانونية ٤٤٥
الأدلة التي لم تعد مقدمًا ٤٤٥
إجراءات الإثبات ٤٤٦
تنازع القوانين من حيث المكان ٤٤٧
(مـادة ١٠) ٤٤٧
النصوص العربية المقابلة ٤٤٧
المذكرة الإيضاحية ٤٤٧
مدي تطبيق القانون المصري «التكييف» ٤٤٧
تطبيق القانون الأجنبي : وإثباته ٤٤٩
تطبيق وتفسير القانون الأجنبي ٤٥١
رقابة محكمة النقض علي تطبيق القانون الأجنبي ٤٥٤
الشريعة الإسلامية وتنازع القوانين ٤٥٥
الحقوق المكتسبة «النفاذ الدولي للحق» ٤٥٧
نطاق تطبيق الحقوق المكتسبة ٤٥٨
الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية ٤٥٩
(مـادة ١١) ٤٦٠
النصوص العربية المقابلة ٤٦٠
الحالة المدنيـــــة ٤٦٠
حالة الشخص الاعتباري ٤٦١
الأهليـــــة ٤٦٢
أهلية التاجـــــر ٤٦٤

الأجنبي ناقص الأهلية ٤٦٤
ويشترط لعدم الاعتداد بنقص الأهلية ٤٦٥
الأحوال الشخصـــــية ٤٦٥
(مـادة ١٢) ٤٦٨
النصوص العربية المقابلة ٤٦٨
تكييف الـــــــزواج ٤٦٨
الشروط الموضوعية للزواج ٤٦٩
الشروط الشكلية للزواج ٤٧٢
الشروط الشكلية وفقًا للقانون المصري ٤٧٤
أولاً: الشكل المحلي ٤٧٤
ثانيًا : الشكل المقرر في القانون الشخصي للزوجين ٤٧٥
ثالثًا : مناط خضوع الشكل لقانون الموطن ٤٧٦
رابعًا : الشكل الدبلوماسي ٤٧٦
يلزم إتباع الشكل المحلي ان كان أحد الزوجين مصريًا ٤٧٦
الشكل لزواج المصريين بالخارج ٤٧٦
إثبات الـــــــزواج ٤٧٧
الشروط الموضوعية ٤٧٨
توثيق عقود الزواج ٤٧٨
(مـادة ١٣) ٤٨٠
النصوص العربية المقابلة ٤٨٠
الخطبة في القانون المصري ٤٨٠
الخطبة في القوانين الأجنبية ٤٨١
القانون الذي تخضع له الخطبة ٤٨٢
آثار الـــــزواج ٤٨٣

الآثار الشخصية للزواج ٤٨٣
الآثار المالية للزواج ٤٨٤
القانون الذي يحكم الاثار المالية للزواج ٤٨٥
العقود المالية بين الزوجين ٤٨٧
الزواج الباطل وآثاره ٤٨٨
الطلاق والتطليق والانفصال ٤٩٠
عقدة الزواج وإنفصامها ٤٩٠
القانون الواجب التطبيق ٤٩٠
الطلاق والتطليق والانفصال ان كان أحد الزوجين مصريًا ٤٩١
إجراءات التطليق والانفصال ٤٩٢
الطلاق والتطليق والانفصال للمصريين بالخارج ٤٩٤
الخطبة في القانون المصري ٤٩٥
المسئولية عن العدول عن الخطبة ٤٩٧
الآثار الشخصية للزواج ٤٩٨
الآثار المالية للزواج ٤٩٨
(١) البائنة (الدوطة) ٤٩٨
(٢) النفقـــــة ٥٠١
الزواج الباطل وآثاره ٥٠١
الزواج الباطل في القانون الإيطالي ٥٠٢
الزواج الباطل في القانون اليوناني ٥٠٣
الطلاق والتطليق ٥٠٣
الانفصال الجسماني ٥٠٥
قواعد الاثبات الموضوعية في التطليق والانفصال ٥٠٦
مدي حجية الأحكام الأجنبية ٥٠٧

مدي تطبيق الشريعة الاسلامية علي غير المسلمين ٥٠٨
العلاقة ما بين الوالدين والأولاد ٥١٢
أولاً : البنوة الشرعية ٥١٢
القانون الواجب التطبيق علي البنوة الشرعية ٥١٣
أثار البنوة الشرعية ٥١٤
ثانيا : البنوة الطبيعية ٥١٥
ثالثا : التبني ٥١٦
الرجوع في التبني ٥١٨
بطلان التبني ٥١٩
اللقيـــــط ٥١٩
ثبوت النسب للأم ٥٢٠
الدعوة بعد التبني ٥٢١
(مـادة ١٤) ٥٢٢
النصوص العربية المقابلة ٥٢٢
نطاق سريان القانون المصري ٥٢٢
(مـادة ١٥) ٥٢٥
النصوص العربية المقابلة ٥٢٥
القانون الواجبُ التطبيق علي الالتزام بالنفقة ٥٢٥
النفقة الوقتية ٥٢٦
النفقة في مصر ٥٢٧
(مـادة ١٦) ٥٣١
النصوص العربية المقابلة ٥٣١
النظم الموضوعة لحماية ناقصي الأهلية والمحجورين والغائبين ٥٣١
نطاق تطبيق القانون الشخصي للواجب حمايته ٥٣٢

القيود الواردة علي القانون الشخصي ٥٣٣
(١)الاجراءات ٥٣٣
(٢)قانون موقع المال ٥٣٣
(٣)إمتناع النائب ٥٣٣
(٤)الاستعجال ٥٣٣
(٥)تعذر تطبيق القانون الأجنبي ٥٣٤
تعيين النائـــــب ٥٣٤
(مـادة ١٧) ٥٣٥
النصوص العربية المقابلة ٥٣٥
تمهيد بنطاق المادة ١٧ ..... ٥٣٥
أولاً : الميراث : القانون الواجب التطبيق ٥٣٦
القيود الواردة علي قانون الجنسية ٥٣٧
(١) قانون موقع المال ٥٣٧
(٢) النظام العام ٥٣٩
(٣)إجراءات الميراث ٥٤٠
(٤)الإجراءات التحفظية ٥٤٠
ثانيًا : الوصـــــــية ٥٤١
التكييف ٥٤١
القانون الواجب التطبيق علي الشروط الموضوعية ٥٤٣
القانون الواجب التطبيق علي الشروط الشكلية ٥٤٥
تطبيق القانون المصري بإعتباره قانون موقع المال ٥٤٧
تطبيق القانون المصري فيما يتصل بالنظام العام ٥٤٨
(مـادة ١٨) ٥٥١
النصوص العربية المقابلة ٥٥١

قاعدة الاسناد الخاصة بالحيازة والحقوق العينية ٥٥١
أولًا : العقـــــــار ٥٥٢
اكتساب الحقوق وانتقالها وانقضائها ٥٥٤
ثانيًا : المنقـــــــول ٥٥٦
المنقول المتحرك ٥٥٩
(أ) السفن والطائرات ٥٦٠
(ب) القطارات والسيارات ٥٦٠
(ج) البضائع المنقولة ٥٦٠
ثالثًا : المنقول المعنوي ٥٦١
(أ)الملكية الأدبية والفنية ٥٦١
(ب) الملكية الصناعية ٥٦٢
(ج) الاسم التجاري ٥٦٢
الطرق المقررة لحماية المنقول المعنوي ٥٦٣
(د) الديون أو الحقوق الشخصية ٥٦٦
أثر التأميم علي نظام الأموال ٥٦٨
موطن الأجنبي الذي يباشر تجارة في مصر ٥٧١
(مـادة ١٩) ٥٧٤
النصوص العربية المقابلة ٥٧٤
الموطن والموطن المشترك ٥٧٤
إخضاع التصرف القانوني لإرادة المتعاقدين ٥٧٥
نطاق تطبيق قانون الارادة ٥٨٠
أولاً : التراضـــــي ٥٨٠
ثانيًا : المحـــــــل ٥٨١
ثالثًا : الســـــبب ٥٨٢

البطـــــلان ٥٨٢
آثار العقد فيما يتعلق بالمتعاقدين والغير ٥٨٣
آثار العقد فيما يتعلق بموضوعه ٥٨٤
التصرف الوارد علي العقار ٥٨٥
عقـــــد الهـــبة ٥٨٧
عقد الشركة ٥٨٨
عقـــــد العمـــــل ٥٨٩
الخلاف حول القانون الواجب التطبيق علي عقد العمل ٥٩٢
عقد الرهن ٥٩٢
موانع تطبيق القانون الأجنبي ٥٩٣
(مـادة ٢٠) ٥٩٥
النصوص العربية المقابلة ٥٩٥
المذكرة الإيضاحية ٥٩٥
الشكل الخارجي للتصرف ٥٩٥
ولذلك، فلا يعد شكلا خارجيا للتصرف ٥٩٦
القانون الذي يحكم شكل التصرف القانوني ٥٩٧
إختصاص القناصل بإعطاء الشكل للتصرف ٦٠٠
شكل المحرر يخضع لقانون من أجراه ٦٠١
الشكل في التصرف المتعلق بعقار ٦٠٥
إخضاع الإثبات لقانون الشكل ٦٠٦
(مـادة ٢١) ٦٠٧
النصوص العربية المقابلة ٦٠٧
المذكرة الايضاحية ٦٠٧
الالتزامات غير التعاقدية ٦٠٧

تحديد القانون الواجب التطبيق ٦٠٨
نطاق تطبيق القانون المحلي ٦١١
(١) أركان وعناصر وآثار المسئولية ٦١١
(٢) الدعوي المدنية والدعوي الجنائية ٦١٢
(٣) الفعل الضار غير مشروع في مصر ٦١٤
(٤) الالتزام الذي مصدره القانون ٦١٥
(٥) الحوادث البحرية ٦١٥
(٦) الحوادث الجوية ٦١٧
(٧) النظام العام ٦١٧
الإستيلاء علي بضاعة في مصر ٦١٩
(مـادة ٢٢) ٦٢٠
النصوص العربية المقابلة ٦٢٠
المذكرة الإيضاحية ٦٢٠
أولاً: الاختصاص الدولي للمحاكم ٦٢٠
الدفع بعدم الاختصاص الدولي ٦٢٢
اختصاص العائلة الحاكمة بدولة البحرين ٦٢٣
الاختصاص بالدعاوي التي ترفع علي المصري ٦٢٣
مدي تعلق الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية بالنظام العام ٦٢٥
معيار النظام العام ٦٢٦
القانون الذي تلتزم المحاكم المصرية بتطبيقه ٦٢٨
تعديل الاختصاص الدولي بمعاهدة ٦٢٩
الاختصاص الدولي بالدعاوي العقارية ٦٢٩
إجراء التحكيم بالخارج ٦٣٠
القانون الواجب التطبيق علي التحكيم ٦٣٢

مناط الحصانة القضائية للدول الأجنبية ٦٣٦
مناط اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوي التي ترفع علي الأجنبي ... ٦٣٧
الدعاوي المتعلقة بعقار خارج مصر ٦٣٨
تقدير قيمة عقار للتركة في بلد أجنبي ٦٤١
حالات الاختصاص بدعاوي الأجانب غير المقيمين ٦٤١
اختصاص المحاكم المصرية بمسائل الارث والتركات ٦٤٩
الاختصاص بدعاوي ثبوت الوراثة للمصريين ٦٥٢
قبول الخصم ولاية المحاكم المصرية ٦٥٢
اختصاص المحاكم المصرية بالمسائل الأولية والطلبات العارضة ٦٥٣
اختصاص المحاكم المصرية بالاجراءات الوقتية والتحفظية ٦٥٤
عدم حضور المدعي عليه في الدعاوي التي لا تختص بها المحاكم المصرية
..... ٦٥٥
تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية الأجنبية ٦٥٦
مدي تعلق الاختصاص الدولي بالنظام العام ٦٦٠
ثانيًا: الإجـــراءات ٦٦٣
التوكيل في الطعن بالنقض ٦٦٤
شكل التوكيل الموثق خارج مصر ٦٦٥
قواعد المرافعات ٦٦٧
إجراءات المرافعات المتعلقة بالإعلان ٦٧٠
تسليم صورة الإعلان المتعلق بالشركات الأجنبية ٦٧٠
تسليم صورة الاعلان المتعلق بمن له موطن معلوم بالخارج ٦٧٤
تسليم صورة الاعلان لمن ليس له موطن معلوم ٦٧٦
الحكم في مفهوم القانون الدولي الخاص ٦٧٧
مواعيد المرافعات ٦٧٨

مدي تعلق الإجراءات بالنظام العام ٦٧٩
دعاوي التنفيـــــذ ٦٨٠
(مـادة ٢٣) ٦٨١
النصوص العربية المقابلة ٦٨١
تعديل قواعد الاسناد بقانون خاص ٦٨١
تعديل قواعد الاسناد بمعاهدة ٦٨٢
تفسير المعاهـــــدة ٦٨٢
نفاذ المعاهـــــدة ٦٨٣
تكملة المعاهدة بقانون القاضي ٦٨٨
تعارض المعاهدة مع قانون ٦٨٩
الانسحاب من المعاهدة ٦٩٣
(مـادة ٢٤) ٦٩٥
النصوص العربية المقابلة ٦٩٥
المذكرة الايضاحية ٦٩٥
مناط لجوء القاضي لمبادئ القانون الدولي الخاص ٦٩٥
العـــــرف الـــــدولي ٦٩٦
مبادئ القانون الدولي الخاص ٦٩٨
(مـادة ٢٥) ٧٠٠
النصوص العربية المقابلة ٧٠٠
المذكرة الإيضاحية ٧٠٠
تمهيد فيما يتعلق بملابسات الجنسية ٧٠١
الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ٧٠١
الأشخاص الذين تثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد ٧٠٣
(مـادة ٢٦) ٧٠٦

النصوص العربية المقابلة ٧٠٦
الشـــرح ٧٠٦
الإحالة الدولية والإحالة الداخلية ٧٠٦
تحديد قاعدة الاسناد لقانون دولة تتعدد فيها الشرائع ٧٠٧
اعمال الاحالة الداخلية أيًا ما كان ضابط الاسناد ٧٠٩
(مـادة ٢٧) ٧١١
النصوص العربية المقابلة ٧١١
المذكرة الإيضاحية ٧١١
تعريف الاحالة ٧١١
الإحالة الدولية والإحالة الداخلية ٧١٢
أنواع الإحـــــالة ٧١٢
نصوص القانون الأجنبي التي يطبقها القاضي المصري ٧١٤
(مـادة ٢٨) ٧١٦
النصوص العربية المقابلة ٧١٦
النظام العام والآداب ٧١٦
نطاق الدفع بالنظام العام ٧١٨
مدي سريان الدفع بالنظام العام ٧٢٠
شروط الدفع بالنظام العام ٧٢١
أثر الدفع بالنظام العام ٧٢٤
(١) بالنسبة للعلاقة التي نشأت بدولة القاضي ٧٢٤
(٢) بالنسبة للعلاقة التي نشأت خارج دولة القاضي ٧٢٥
تطبيقـــــات ٧٢٧
(١) الميـــــــراث ٧٢٧
(٢) موانع الميراث ٧٢٨

(٣) الوصيـــــــة ٧٢٨
(٤) الدخول في الاسلام ٧٢٨
الموانع الأخري التي تؤدي الي استبعاد القانون الأجنبي ٧٢٩
الشرط المانع من التصرف ٧٣٠
الفصل الثانى: الأشخـــــاص ٧٣١
(١) الشخص الطبيعى ٧٣١
(مـادة ٢٩) ٧٣١
النصوص العربية المقابلة ٧٣١
المذكرة الإيضاحية ٧٣١
بدء الشخصيـــــــة ٧٣١
الحمل المستكن ٧٣٢
عدم إستحقاق الحمل المستكن تعويضًا أدبيًا ٧٣٣
نهاية الشخصية ٧٣٣
(مـادة ٣٠) ٧٣٥
النصوص العربية المقابلة ٧٣٥
إثبات الولادة والوفاه ٧٣٥
(مـادة ٣١) ٧٤٠
النصوص العربية المقابلة ٧٤٠
تنظيم دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات ٧٤٠
(مـادة ٣٢) ٧٤٢
النصوص العربية المقابلة ٧٤٢
الأحكام التي يخضع لها المفقود والغائب ٧٤٢
(مـادة ٣٣) ٧٤٥
النصوص العربية المقابلة ٧٤٥

تنظيم الجنسية المصرية ٧٤٥
مناط ازدواج جنسية المصري ٧٤٦
إثبات الجنسية ٧٤٧
(مـــادة ٣٤) ٧٤٩
النصوص العربية المقابلة ٧٤٩
قرابة النسب ٧٤٩
الآثار المترتبة علي قرابة النسب ٧٥٠
(مـــادة ٣٥) ٧٥٣
النصوص العربية المقابلة ٧٥٣
القرابة المباشرة وقرابة الحواشي ٧٥٣
(مـــادة ٣٦) ٧٥٤
النصوص العربية المقابلة ٧٥٤
احتساب درجة القرابة ٧٥٤
اقرباء الدرجة الأولي ٧٥٧
أقرباء الدرجة الثانية ٧٥٧
أقرباء الدرجة الثالثة ٧٥٧
أقرباء الدرجة الرابعة ٧٥٧
أقرباء الدرجة الخامسة ٧٥٧
عدم إنقضاء قرابة المصاهرة بوفاة أحد الزوجين ٧٦٠
العلاقة الزوجية ليست من درجات القرابة ٧٦٤
(مـــادة ٣٧) ٧٦٦
النصوص العربية المقابلة ٧٦٦
قرابة المصاهرة ٧٦٦
إجتماع قرابة النسب مع قرابة المصاهرة ٧٦٦

(مـادة ٣٨) ٧٦٨
النصوص العربية المقابلة ٧٦٨
اسم الشخص ولقبه ٧٦٨
حمايـــة الاسم ٧٦٩
الاســـــم المستعار ٧٧٠
اســـم الشـــــهرة ٧٧٢
الاســـم التجـــاري ٧٧٢
سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص انتحال الاسم ٧٧٤
ثبوت الاسم بحكم أجنبي ٧٧٤
(مـادة ٣٩) ٧٧٥
النصوص العربية المقابلة ٧٧٥
(مـادة ٤٠) ٧٧٦
النصوص العربية المقابلة ٧٧٦
المذكرة الايضاحية ٧٧٦
الموطـــــن ٧٧٧
إنتفاء عنصر الاستقرار ٧٧٩
الموطن في الشريعة الإسلامية ٧٨٠
التصوير الواقعي والتصوير الحكمي للموطن ٧٨١
أهمية تحديد الموطن ٧٨٢
تعدد الموطن ٧٨٢
الموطن في القانون الدولي الخاص : موطن الأجنبي ٧٨٥
(مـادة ٤١) ٧٨٩
النصوص العربية المقابلة ٧٨٩
موطـــــن الأعمال ٧٨٩

إعلان الحكم بالموطن القانوني لبدء ميعاد الطعن ٧٩٥
مكان عمل التابع لا يعتبر موطن أعمال ٧٩٦
(مـادة ٤٢) ٧٩٧
النصوص العربية المقابلة ٧٩٧
الموطن القانوني لناقص الأهلية والغائب ٧٩٧
موطن ناقص الأهلية ٧٩٨
(مـادة ٤٣) ٨٠٠
النصوص العربية المقابلة ٨٠٠
الموطـــــن المختار ٨٠٠
إثبات الموطن المختار ٨٠٣
نطاق الموطن المختار ٨٠٣
إعلان الطعـــــن ٨٠٤
الفهرس ٨٠٨
محتويات الفهرس ٨٠٨
أحكـــام عامة ٨٠٨
القانون وتطبيقه ٨٠٨
الأشخـــــاص ٨٢٩